عشرات المستوطنين يقتحمون المسجد الأقصى ويؤدون صلوات تلمودية

اقتحم عشرات المستوطنين الإسرائيليين، المسجد الأقصى بمدينة القدس المحتلة، وأدوا صلوات تلمودية صامتة.

وقالت وكالة الأنباء الفلسطينية الرسمية (وفا)، إن المستوطنين "اقتحموا الأقصى من جهة باب المغاربة بحماية شرطة الاحتلال الإسرائيلي".

وأوضحت أن موظفي دائرة الأوقاف الإسلامية حاولوا منع المستوطنين من أداء صلواتهم التلمودية داخل باحات الأقصى، لكن الشرطة الإسرائيلية تدخلت بهدف تأمين صلواتهم وجولاتهم الاستفزازية داخل المسجد.

واقتحم المستوطنون الأقصى على شكل مجموعات في محاولة لخلق واقع جديد، يسمح لهم بشكل متواصل بالصلاة داخل باحات المسجد، بحسب المصدر ذاته.

وكانت ما تسمى بمحكمة الصلح الإسرائيلية، أصدرت الأسبوع الماضي، قرارا يمنح المستوطنين حقا في أداء "صلوات صامتة" في باحات المسجد الأقصى.

وتضمن القرار أمرًا للشرطة الإسرائيلية بإلغاء مذكرة إبعاد عن المسجد صدرت بحق مستوطن أدى مع تلاميذه طقوسًا دينية صامتة بشكل علني، أثناء اقتحامهم للمسجد الأقصى خلال فترة الأعياد اليهودية، في سبتمبر الماضي.

ولاقى القرار الإسرائيلي تنديدا فلسطينيا وعربيا ودوليا واسعا.

توقيف أشخاص حاولوا التأثير على خيارات الناخبين

انتخابات العراق.. قوائم المجموعات المسلحة نحو نفوذ أوسع

مع انتهاء العمليات القتالية ضد تنظيم "داعش" الإرهابي نهاية عام 2017، اتجهت معظم المجموعات الشيعية المسلحة ضمن تشكيلات الحشد الشعبي لفرض المزيد من النفوذ الأمني في مناطق سيطرتها.

كما اتجهت لفرض نفوذها الاقتصادي عبر تخصيصات الموازنة وإيرادات المكاتب الاقتصادية والمنافذ الحدودية، وفي مؤسسات الدولة من خلال أجنحتها السياسية في مجلس النواب (انطلقت انتخاباته)، ومسؤولين ينتمون إليها أو مقربون منها في مؤسسات الدولة العراقية.

وحاول رئيس الوزراء الأسبق حيدر العبادي قبل انتهاء ولايته عام 2018، إيجاد صيغة مقبولة لحل فصائل الحشد الشعبي وإدماج بعض أفرادها في مؤسسات الدولة الأمنية والمدنية أو تسريحهم مع إعطائهم استحقاقاتهم وتفاصيل أخرى أيدتها الولايات المتحدة والمرجعية الدينية في النجف وكتل نيابية تتبنى الخطاب الوطني البعيد عن التبعية لإيران.

لكن هيئة الحشد الشعبي قاومت جميع الإجراءات التي يمكن أن تحد من نفوذها أو حلها وتفكيكها، في حين زاد نفوذها في مستويات عدة داخل العراق وخارجه سواء في سوريا، أو استخدام الأراضي العراقية منطلقا لشن هجمات على دول أخرى، مثل استهداف منشآت سعودية عام 2019 و2020 خلافا للدستور العراقي.

وفي دلالة على قدرة المجموعات الشيعية المسلحة على تهديد أمن واستقرار العراق، و"عجز" الحكومة بعد عام 2017 عن فرض القانون على تلك المجموعات ومحاسبتها على خطف واغتيال المحتجين، كان الدخول إلى المنطقة الخضراء لإرغام الحكومة التي يرأسها مصطفى الكاظمي على الإفراج عن معتقلي كتائب حزب الله العراق في يونيو 2020 بعد مداهمة أحد مقراتهم جنوب العاصمة ومصادرة صواريخ معدة للإطلاق على السفارة الأمريكية.

وفي حادثة مماثلة، رضخت حكومة مصطفى الكاظمي لمطالب الحشد الشعبي في اطلاق سراح القيادي قاسم مصلح المتهم بالمادة الرابعة من قانون مكافحة الإرهاب بعد محاصرة المنطقة الخضراء واحالة المتهم إلى قاض على صلة بفصائل الحشد الشعبي الذي أطلق سراحه بعد أقل من أسبوعين.

ولتعزيز قوة المجموعات الشيعية المسلحة ونفوذها بشكل أكبر، اتجهت هذه المجموعات منذ انتهاء الحرب على تنظيم داعش للمشاركة في الانتخابات التشريعية عام 2018.

وكانت المشاركة آنذاك، عبر كتلة "الفتح" التي تمثل أجنحة سياسية لعدد من المجموعات المسلحة برئاسة القيادي في الحشد الشعبي هادي العامري الأمين العام لمنظمة بدر والذي ينظر إليه بأنه الحليف الأوثق لإيران، إلى جانب مجموعات أخرى مثل عصائب أهل الحق وجند الإمام وغيرهما.

إضافة إلى تنامي قوتها الاقتصادية التي تحققها الإيرادات الضخمة سواء من تخصيصات الموازنة العامة للدولة العراقية أو من خلال مكاتبها الاقتصادية التي تستفيد من عقود إعادة الإعمار وفرض الرسوم والشراكة في المشاريع الاستثمارية، إضافة إلى سيطرتها على العديد من المنافذ الحدودية وطرق التهريب بين العراق وكل من سوريا وايران.

جانب من التصويت

برهم صالح: الانتخابات بداية الإصلاح لتحقيق تطلعات العراقيين

قال الرئيس العراقي برهم صالح، إن الانتخابات البرلمانية المبكرة، هي بداية الإصلاح لتحقيق تطلعات الشعب العراقي.

جاء ذلك في تصريحات عقب إدلائه بصوته في مركز فندق الرشيد ببغداد، خلال الاقتراع العام لانتخابات البرلمان المبكرة.

وقال صالح للصحفيين، إن "هذا تأريخي، والانتخابات المبكرة هي مطلب شعبي واستحقاق وطني، وبداية للانطلاق نحو الإصلاح لتحقيق ما يتطلع إليه العراقيون".

وتابع: "نتمنى أن يشارك كل عراقي في الإدلاء بحقه الدستوري، لتنتهي الانتخابات إلى وضع يليق بالعراق والعراقيين، وتحقيق ما هو مشروع للشعب".

وفتحت مراكز الاقتراع المنتشرة في عموم البلاد أبوابها في الساعة السابعة صباحاً بتوقيت بغداد (04:00 ت.غ)، أمام الناخبين في الاقتراع العام.

وتشير أرقام مفوضية الانتخابات (رسمية) إلى أن 24.9 مليون عراقي يحق لهم التصويت في عملية الاقتراع من أصل نحو 40 مليون نسمة.

ويتنافس 3249 مرشحا يمثلون 21 تحالفا و109 أحزاب، إلى جانب مستقلين، في الانتخابات للفوز بـ 329 مقعدا في البرلمان.

وتأتي الانتخابات بعد احتجاجات واسعة غير مسبوقة شهدها العراق بدءاً من مطلع أكتوبر 2019، واستمرت لأكثر من سنة.

بارزاني: نأمل بمساهمة البرلمان القادم في حسم خلافات بغداد وأربيل

أبدى رئيس إقليم كردستان شمالي العراق، نيجرفان بارزاني، أمله بأن يساهم البرلمان الاتحادي القادم، في حسم الخلافات بين بغداد وأربيل، وإحداث استقرار سياسي في البلاد.

جاء ذلك خلال مؤتمر صحفي، عقده في أربيل، عقب الإدلاء بصوته في الانتخابات البرلمانية المبكرة.

وقال بارزاني: "نتمنى أن تكون انتخابات ناجحة من جميع الوجوه، وأن يعمل البرلمان القادم بجد من أجل حل مشاكل بغداد وأربيل، وأن تتمخض عنه حكومة تعمل على تحسين أوضاع المواطنين، وإيجاد فرص العمل للشباب، وإنهاء معاناة العراقيين ككل".

ولا تزال العديد من الملفات عالقة بين بغداد أربيل منذ سنوات، وأبرزها ملف إدارة النفط والثروات الطبيعية، وملف المناطق المختلف عليها، وملف رواتب الموظفين والعسكريين.

وأضاف بارزاني: "رسالتي لكل الشعب العراقي هي رسالة سلام وأخوة وأن نعمل جميعا أجل نصرة العراق، لأننا جميعا في قارب واحد، يوم التصويت، وأول خطوة بعد الانتخابات سندعو جميع الأطراف إلى الاجتماع في رئاسة الإقليم لبحث الخطوات القادمة".

وتابع "إقليم كردستان يؤكد على معالجة المشاكل بالحوار، لأن لدينا حقوق وواجبات، والمهم لدينا أيضا الاستقرار السياسي في العراق، ونعتقد أنه بحل المشاكل سيستفيد عموم البلاد".

وفتحت السلطات العراقية صباح، ، مراكز الاقتراع أمام الناخبين للتصويت في الانتخابات المبكرة لاختيار برلمان جديد.

وتشير أرقام مفوضية الانتخابات (رسمية) إلى أن 24.9 مليون عراقي يحق لهم التصويت في عملية الاقتراع من أصل نحو 40 مليون نسمة. ويتنافس 3249 مرشحا يمثلون 21 تحالفا و109 أحزاب، إلى جانب مستقلين، في الانتخابات للفوز بـ 329 مقعدا في البرلمان.

ليبيا: المجلس الرئاسي يرحب بإقرار خطة لإخراج المرتزقة

رحب المجلس الرئاسي الليبي، بإقرار اللجنة العسكرية المشتركة "5+5" خطة عمل لإخراج المرتزقة والمقاتلين الأجانب من البلاد تدريجيا.

جاء ذلك في بيان للمجلس، تلقت الأناضول نسخة منه، غداة إقرار الخطة من قبل اللجنة العسكرية (تضم 5 أعضاء من الحكومة و5 من مليشيا اللواء المتقاعد خليفة حفتر).

والجمعة، اختتمت اللجنة اجتماعات استمرت 3 أيام في مدينة جنيف السويسرية، أعلنت في ختامها "إقرار خطة عمل لإخراج كافة المرتزقة والمقاتلين الأجانب والقوات الأجنبية من الأراضي الليبية بشكل تدريجي ومتوازن ومتزامن".

وقال البيان: "يرحب المجلس الرئاسي بتوقيع خطة عمل انسحاب المرتزقة والمقاتلين الأجانب من الأراضي الليبية تدريجياً، وفي وقت متزامن".

ودعا "كل الشركاء الدوليين المعنيين بالأزمة الليبية، بما في ذلك دول جوار ليبيا، التعامل بإيجابية ومسؤولية من خلال دعمهم، ومساندتهم، وتعاونهم في تنفيذ الآلية التي اعتمدتها اللجنة العسكرية المشتركة برعاية بعثة الأمم المتحدة".

واعتبر أن "هذا الحدث المهم، الذي جاء في وقت حساس جداً، هو انعكاس حقيقي لرغبة الشعب الليبي العظيم في إعادة السلام والسيادة الوطنية".

ولسنوات، عانى البلد الغني بالنفط صراعا مسلحا، فبدعم من دول عربية وغربية ومقاتلين أجانب، بينهم مرتزقة "فاغنر" الروسية، حاربت مليشيا حفتر، حكومة الوفاق الوطني السابقة، المعترف بها دوليا. وبرعاية أممية، شهدت ليبيا قبل شهور انفراجا سياسيا، ففي 16 مارس الماضي، تسلمت سلطة انتقالية منتخبة، تضم حكومة وحدة ومجلسا رئاسيا، مهامها لقيادة البلاد إلى انتخابات برلمانية ورئاسية، في 24 ديسمبر المقبل.

الجيش الإثيوبي يشن ضربات جوية وبرية على «متمردي تيغراي»

تشنّ القوات الإثيوبية وحلفاؤها ضربات جوية وبرية على «متمردي تيغراي» في منطقة أمهرة بشمال البلاد، حسبما قالت مصادر إنسانية ومن المتمردين لوكالة الصحافة الفرنسية.

وطال القصف العديد من المناطق في أمهرة ، وفق ما نقلت الوكالة عن المصادر الإنسانية، وسط تزايد التكهنات بشأن هجوم كبير للقوات الحكومية على المتمردين. وقال المتحدث باسم جبهة تحرير شعب تيغراي، غيتاتشو ريدا، إن هناك «هجوماً كبيراً» ضد المتمردين. والجبهة تخوض نزاعاً دامياً مع القوات الموالية للحكومة في شمال إثيوبيا منذ قرابة 11 شهراً.

يأتي ذلك بعد أيام على أداء رئيس الوزراء آبي أحمد اليمين الدستورية لولاية جديدة ، متعهداً الدفاع عن «شرف إثيوبيا» رغم تزايد الانتقادات الدولية للنزاع والمخاوف إزاء الأزمة الإنسانية التي تسبب بها. وأكد غيتاتشو وقوع «قصف غالبيته جوي وبطائرات مسيرة وبالمدفعية» استهدف متمردي جبهة تحرير شعب تيغراي، إضافة إلى تعزيزات عسكرية كبيرة. وأضاف أنه «تم حشد عشرات الآلاف» في الأجزاء الشمالية من أمهرة، بما فيها منطقتا شمال غوندار وشمال وولو.

وقال: «نحن على ثقة بأننا سنتصدى للهجوم على جميع الجبهات وأكثر»، مؤكداً: «لن نتراجع حتى يُرفع الحصار». ولم يرد ممثلون عن أمهرة ولا مسؤولون فيدراليون وعسكريون، على استفسارات بشأن العمليات العسكرية المفترضة.

واندلعت الحرب في نوفمبر، عندما أرسل آبي أحمد جنوداً إلى تيغراي لإزاحة جبهة تحرير شعب تيغراي، حكام المنطقة السابقين، في خطوة قال رئيس الوزراء إنها تأتي رداً على هجمات للجبهة على معسكرات للجيش الفيدرالي. ورغم سيطرة القوات الحكومية بسرعة على مدن وبلدات تيغراي، استعادت الجبهة السيطرة على معظم مناطق الإقليم، ومنها العاصمة ميكيلي بحلول أواخر يونيو . وامتدت المعارك مذاك إلى منطقتي أمهرة وعفر المجاورتين وتسببت بما وصفته الأمم المتحدة «أزمة إنسانية هائلة»، فيما يواجه مئات آلاف الأشخاص ظروفاً أشبه بالمجاعة.

وقتل عدد لم يحدد من المدنيين، ونزح قرابة مليونين فيما وثّقت العديد من التقارير فظائع، شملت مجازر وعمليات اغتصاب جماعي.

وتحدثت تكهنات عن احتمال تفاقم المعارك مع قرب انتهاء فصل المطر، ومع التعبئة الواسعة في أنحاء البلاد وخصوصاً في أمهرة. وكتب المتحدث باسم أمهرة، الخميس، على «تويتر»: «بما أن شن عملية لتحرير شعبنا الذي يواجه محنة بسبب إرهابيي جبهة تحرير تيغراي يمكن أن يحدث في أي وقت، وعلى كل الجبهات، يجب أن نكون محترسين على مدار الساعة». وقال أويت ولدميكايل، الخبير الأمني في منطقة القرن الأفريقي بجامعة كوين في كندا، في وقت سابق هذا الأسبوع إن حكومة آبي الجديدة سيكون عليها التعامل مع ما وصفها «مثلث أزمات»: الحرب نفسها وتداعياتها الإنسانية والاقتصادية. ورأى في حديث لوكالة الصحافة الفرنسية أن «موجة المعارك القادمة وتدهور الظروف الإنسانية تسدّد ضربة أخرى لمكانته الدولية، واختباراً لحكومته الجديدة من الأول».

أنصار حزب تونسي يحتجون رفضا لقرارات الرئيس "الاستثنائية"

سعيد: أطراف داخلية طلبت من دول أجنبية «التدخل» في شؤون تونس

قال الرئيس التونسي قيس سعيد، إن أطرافا داخلية طلبت من دول أجنبية "التدخل في شؤون" بلاده. جاء ذلك خلال استقبال سعيد، بقصر قرطاج، المكلف بتسيير وزارة الداخلية رضا غرسلاوي، وفق فيديو بثته الرئاسة عبر موقعها على فيسبوك.

وأفاد الرئيس بأن أطرافا داخلية (لم يسمها) طلبت من دول أجنبية "التدخل في شؤون" بلاده. وأضاف: "أحدهم (لم يسمه) طلب من الدول الأجنبية وقوى داخلية (لم يسمها) أن تتدخل".

وأردف: "نتعامل مع الدول لكن نريدها أن تحترمنا، نتعامل مع المؤسسات الدولية لكن نريدها أن تحترمنا وتحترم إرادة شعبنا والدولة ذات السيادة". وحول الحكومة المرتقبة، أشار الرئيس التونسي إلى أنها "ستتشكل قريبا جدا".

وبخصوص التظاهرة المقررة من قبل معارضي قراراته، قال سعيد: "قالوا إنه سيكون يوم النفير الأعظم ولكن ألا يتذكرون الأسبوع الماضي (في إشارة إلى تظاهرة لمؤيديه) كيف جاء المواطنون حتى من خارج تونس (العاصمة) بإمكانياتهم الفردية وليس بالأموال التي توزع". وتابع: "توزع الأموال حتى يأتوا بهم للتظاهرة التي يريدون تنظيمها".

يذكر أن حراك "مواطنون ضد الانقلاب" دعا إلى التظاهر ، احتجاجا على قرارات سعيد، وهو تجمع لناشطين مدنيين يرفضون قرارات الرئيس الاستثنائية، ونظموا مظاهرتين احتجاجيتين في تونس العاصمة يومي 18 و26 سبتمبر الماضي.

وصباح ، شارك عشرات من أنصار "حزب العمال" (يساري)، في وقفة احتجاجية بالعاصمة، رفضا لقرارات الرئيس سعيد "الاستثنائية"، مطالبين بـ "العودة إلى المسار الديمقراطي".

وفي 29 سبتمبر الماضي، أعلنت الرئاسة التونسية، في بيان، تكليف نجلاء بودن، بتشكيل الحكومة الجديدة، لتصبح أول امرأة في تاريخ البلاد تتولى هذا المنصب الرفيع.

مظاهرات في تونس

ومنذ 25 يوليو الماضي، تعاني تونس أزمة سياسية حادة، حيث بدأ سعيد سلسلة قرارات منها تجميد اختصاصات البرلمان ورفع الحصانة عن نوابه، وإلغاء هيئة مراقبة دستورية القوانين، وإصدار تشريعات بمراسيم رئاسية، وترؤسه للنيابة العامة، وإقالة رئيس الحكومة، على أن يتولى هو السلطة التنفيذية بمعاونة حكومة. وترفض غالبية القوى السياسية قرارات سعيد الاستثنائية، وتعتبرها "انقلابا على الدستور"، بينما تؤيدها قوى أخرى ترى فيها "تصحيحا لمسار ثورة 2011"، في ظل أزمات سياسية واقتصادية وصحية (جائحة كورونا). وأطاحت هذه الثورة بنظام حكم الرئيس آنذاك زين العابدين بن علي (1987-2011).

وشارك عشرات من أنصار "حزب العمال" التونسي (يساري)، في وقفة احتجاجية بالعاصمة تونس، رفضا لقرارات الرئيس قيس سعيد "الاستثنائية"، مطالبين بـ "العودة إلى المسار الديمقراطي".

وبدعوة من الحزب غير الممثل برلمانيا، نظم العشرات وقفتهم أمام المسرح "البلدي" وسط العاصمة، تحت شعار "لا شعبوية، لا إخوانية ولا دستوريين"، وسط حضور أمني كثيف، ونصب حواجز حديدية، وفق مراسل الأناضول. وفي 25 يوليو الماضي، أصدر الرئيس سعيد تدابير استثنائية شملت إقالة رئيس الحكومة هشام المشيشي، على أن يتولى بنفسه السلطة التنفيذية بمعاونة حكومة يعين رئيسها. كما شملت إجراءات سعيّد، ترؤسه للنيابة العامة وتجميد اختصاصات البرلمان، ورفع الحصانة عن النواب.

وردد المحتجون شعارات من قبيل؛ "ديمقراطية شعبية، لا إخوان ولا فاشية"، و"الشعب يريد سيادة وطنية"، و "لا لتوظيف المرأة لتجميل الانقلاب"، مطالبين بإنهاء ما وصفوه بجمع الرئيس سعيّد للسلطة في يد واحدة.